«المؤسسات الصغيرة والمتوسطة »

كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل

. حالة الجزائر .

عقبة عبداللاوي
المدير المساعد للدراسات في التدرج
بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بالوادي . الجزائر .
okbabde@gmail.com

نور الدين جوادي
رئيس قسم العلوم الاقتصادية
بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بالوادي . الجزائر .
djouadidz@gmail.com

. ملخص :

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه «المؤسسات المتوسطة والصغيرة» ومساهمتها في تحقيق نمو الناتج الوطني والخفض من معدلات البطالة ومن ثم تموضعها كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وبما أن هذه الدراسة تدخل ضمن حقل دراسات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية، فسنحاول من خلالها (أي الدراسة) تجنب الخوض في المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وسنركز على التطور الحاصل لهذه الأخيرة في الجزائر وأثرها على نمو الناتج الوطني (التنمية الاقتصادية) وكذا على التشغيل ومن ثمّ المساهمة في خفض معدلات البطالة (التنمية الاجتماعية)، ارتكازا على أهم الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية.

مقدمة :

تحض «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المؤسسات في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المرجوة خاصة وأنها مزدوجة لأثر بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي .

ويعتبر دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لإرساء التنمية الاقتصادية بوجهها الاجتماعي، وإنجاز هذه الصناعات لأهدافها لرئيسية في مختلف المجالات ومن بينها مجال التشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة العاطلة وتحقيق العدالة التوزيعية لفرص العمل من خلال تيسير إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم هذا النوع من المؤسسات، والمحصلة النهائية لذلك الرفع من قيمة الدخل والمستوى المعيشي للفرد . وبذلك فإن هذه الدراسة ستحاول تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومساهمتها في تحقيق نمو الناتج الوطني (كمؤشر للتنمية الاقتصادية) ومناصب الشغل التي توفرها، والإسهام في الخفض من معدلات البطالة ورفع نصيب الفرد من الناتج (كمؤشر للعدالة الاجتماعية) . وعليه فإنا نطرح الإشكالية الآتية :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج الوطني وخفض معدلات البطالة وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل ؟

وبما أن هذه الدراسة تدخل حقل دراسات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية، فسنحاول من خلالها (أي الدراسة) تجنب الخوض في المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وسنركز على التطور الحاصل لهذه الأخيرة في الجزائر وأثرها على نمو الناتج الوطني (التنمية الاقتصادية) وكذا على التشغيل ومن ثمّ المساهمة في خفض معدلات البطالة (التنمية الاجتماعية)، ارتكازا على أهم الإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية.

أولا : تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر :

1. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[1] :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض؛
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي ،وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين مجتمعية عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها مستخدميها,كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة؛
- شكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- يمكن أن تشكل أداة فعّالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية ، وإحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق؛

2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأس المال، وازدياد اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة إلى إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية[1] التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات. سنحاول من خلال هذا العنصر تتبع التطور الحاصل في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة على مستوى الجزائر وذلك بحسب الإحصائيات الآتية:

الجدول 1 :

تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر للفترة 2005–2009

	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398
المؤسسات العامة	874	793	666	626	591
القطاع الصناعات التقليدية	96072	106222	116347	126887	169080
المجمـوع	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**	**625069**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإحصائية**، عام: 2006، 2007، 2008، 2009، ص: 4، 9.

[1] – من هذه المؤسسات :

- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (**ANDI**) (Agence National du Développement d'Investissement.)
- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (**ANSEJ**) (Agence Nationale de Soutient à l' Emploi des Jeunes)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(**EANGEM**) (Agence Nationale pour la Gestion du Microcrédit)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**FGAR**)(Fond de Garantie des Crédits aux petites et moyennes entreprise.).

وفي ما يلي الجدول يوضح الجدول 2 نسبة نمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة

الجدول 2 :

معدل نمو عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر للفترة 2005–2009

	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	/	9,75	8,95	33,36	16.16
المؤسسات العامة	/	-15,54	-9,53	-6,01	-5,59
القطاع الصناعات التقليدية	/	10,56	9,53	9,05	33,25
النمو الإجمالي	/	**9,91**	**9,08**	**26,41**	**20.31**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول 1.

نلاحظ من خلال الجدول 1 زيادة في التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاع الخاص، حيث أن التطور السنوي يبين زيادة بـ 23964 مؤسسة عند عام 2006 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 9,75 % مقارنة مع عام 2005. أما بالنسبة للمؤسسات العامة نلاحظ انخفاضها من 2005 إلى 2006 بنسبة تقدر بـ 15,54% وهذا راجع إلى السياسة التي تطبقها الدولة من خوصصة هذه المؤسسات.

أما بالنسبة لسنة 2007 فنلاحظ تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال التطور الحاصل للمؤسسات الخاصة مقارنة بـ 2006 بـ 24140 مؤسسة أي بنسبة نمو8,95 % .أما بالنسبة للمؤسسات العامة فهي تنخفض خلال التطور الحاصل للمؤسسات الخاصة خلال عام 2007 مقارنة بـ 2006 حيث سجلت نسبة نمو سالب بمعدل –9.53%، أما الإحصائيات المتعلقة بسنة 2008 فتبين أن هناك زيادة بالنسبة للمؤسسات الخاصة تقدر 98067 مؤسسة أي بنسبة 33% أما بالنسبة للمؤسسة العامة فهناك انخفاض معدله –6.01%

فحين سجل النمو الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 معدل 20.31% مقارنة بـ 26.1% لسنة 2008، بينما بلغ معدل النمو للفترة 2005-2009 نسبة 82.34%.

هذا التوسع الحاصل في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدعمه المؤسسات الرسمية وذلك ما تؤكده القراءة في الأرقام المتعلقة بعدد المشاريع الممولة، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة الصادرة من الوزارة المعنية[1].

3. توزيع وحركة المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية:

سنتطرق في هذا العنصر إلى توزيع وحركة المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية وكذلك توزيع وتطور قطاع الصناعات التقليدية حسب النشاط. بحيث يتبين أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول 3:

توزيع وحركة المؤسسات الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2005–2009

[1] . **انظر** : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، النشرية الإحصائية رقم 16، عام 2009، ص: 32، 35، 36، 39، 41.

قطاع النشاط	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة والصيد البحري	2947	3186	3401	3599	3642
المياه والطاقة	64	74	84	94	102
المحروقات	522	531	544	551	563
خدمات الأشغال البترولية	164	188	215	231	243
المناجم و المحاجر	600	657	722	784	867
الحديدة الصلب	7516	7906	8353	8794	9174
مواد البناء	6138	6369	6748	7154	7498
البناء والأشغال العمومية	80716	90702	100250	111978	122238
كمياء–مطاط–بلاستيك	1850	1967	2084	2205	2312
الصناعة الغذائية	14474	15270	16109	17045	17679
صناعة النسيج	3881	4019	4152	4291	4316
صناعة الجلد	1523	1558	1628	1667	1650
صناعة الخشب والفلين	9612	10300	11059	11848	12530
صناعات مختلفة	3191	3297	3446	3564	3644
النقل والموصلات	22119	24252	26487	28885	30871
التجارة	42183	46461	50764	55551	60138
الفندقة والإطعام	15099	16230	17178	18265	19282
خدمات للمؤسسات	12143	14134	16310	18437	20908
خدمات للعائلات	18148	19438	20829	22529	24108
مؤسسات المالية	779	853	934	1009	1105
أعمال عقارية	657	755	816	919	959
خدمات للمرافق	1516	1669	1833	1954	2073
المجموع	**245842**	**269806**	**293946**	**321387**	**345902**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،ال **نشرية الاحصائية**، سنة 2006-2007-2009، ص: 7، 7،13.

من خلال هذا الجدول نجد اختلاف كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية فقطاع البناء والأشغال العمومية قد استحوذ على نسبة 32.83% من مجموع المؤسسات سنة 2005 وفي سنة 2006 ب33.84% وفي2007 على نسبة 34.1% وفي 2008 على 34.84% وفي 2009 على 35.34، ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع لا سيما في مجال بناء السكن مما شجع على قيام المقاولات الخاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثم يأتي قطاع التجارة بعد ذلك بـ 17.17 % في سنة 2006 بـ 17,22% وفي 2007 بـ 17,26% وفي 2008 بـ 17,28% وفي 2009 بـ 17.39%. ثم قطاع النقل والمواصلات بـ 8.99% في سنة 2006 بـ9% وفي 2007 بـ 8,99% وفي 2008 بـ 8.99 % وفي 2009 بـ 8.92%.

كما يمكن ملاحظة غياب المؤسسات عن بعض القطاعات، ويرجع ذلك لخضوعها للاحتكار التام من قبل المؤسسات العمومية، والتماطل في تحريرها كقطاع المياه، الطاقة والمحروقات، كما يمكن تفسير حضور قطاع التجارة بقوة لجنوح المستثمرين وتفادي المخاطرة الموجدة في المشاريع الاستثمارية.

4. توزيع وتطور قطاع الصناعات التقليدية حسب النشاط

تشمل النشاطات الحرفية الحرفين الفردين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية وسنحاول في الجدول الموالي أن نبين توزيعها على قطاع الصناعات التقليدية اعتمادنا على إجمالي النشاطات الحرفية أي الحرفيين الفرديين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية.

الجدول 4:

توزيع عدد الحرفيين حسب النشاط خلال سنوات 2005-2009

نوعية النشاط	إجمالي النشاطات الحرفية				
	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعات تقليدية فنية	13359	15386	17900	20494	25872
صناعة التقليدية لإنشاء مواد	50139	52336	54139	56196	45608
صناعة التقليدية لإنتاج خدمات	32574	38500	44308	50197	97600
المجمـــوع	**96072**	**106222**	**116347**	**126887**	**169080**
معدل النمو*	**10.56**	**9.53**	**9.06**	**33.25**	**10.56**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاحصائية** رقم 8،10،12،14،16، سنة 2005-2006-2007-2008-2009 ص: 26،25،20،14،16.

*معدل النمو من حساب الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول.

تبين الأرقام أعلاه الزيادة في عدد الحرفيين حيث تراوح معدل النمو إلى حوالي 10% سنويا باستثناء سنة 2008 والتي شهدت أعلى معدل بلغ 30.25%. في حين بلغ معدل النمو لسنة 2009 مقارنة بسنة 2005 نسبة 76 %.

5.توزيع وتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يبين الجدول5 والشكل1 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الخمسة تتمركز بكثرة في الشمال وهذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالجهات الأخرى.

الجدول 5:

توزيع تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

	2005	2006	2007	2008	2009
الشمال	149964	153492	177730	193483	205857
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96345	105085
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902
الجنوب الكبير	4845	5439	5974	6517	7058
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاحصائية** رقم 8،10،12،14،16، سنة:2006-2007-2009، ص:23،18،10.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات الجدول 5 .

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج الخام ونصيب الفرد من الناتج:

إذا كان من بديهيات عصرنا هذا، كون المحروقات أصبحت تمثل الهبة الأكثر ضمانا للدول المتخلفة للخروج من دائرة تخلفها المفرغة، وليس ذلك بجعلها أساسا للتمويل المادي، بل بجعلها قوة تستطيع من خلالها تعويض العجز القائم في الموارد الوطنية المتاحة غير النفطية، تفاديا لأن لا يصبح اقتصاد دولة كامل تحت رحمة قانون « الطلب والعرض » في الأسواق العالمية التي تحتكرها أقلية استغلالية.

وفي حالة الجزائر، حيث الحاجة الملحة للتمويل المادي من أجل إعادة تشييد وتقوية في المنشآت وتطوير البنى التحتية، وفي ظل عجز للمواد المادية الوطنية، كان على الجزائر أن تبحث عن أسرع وسيلة للتمويل المادي بغية تحقيق التراكم الضروري لتحريك عجلة الاقتصاد لدفع عربة التنمية المحلية إلى الأمام. فلم تجد الجزائر أمامها إلا ثروتها الجوفية. لتصبح الجزائر بعد استقلالها بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة وخاصة منذ السبعينيات، حيث خصصت معظم الموارد المتاحة لتحقيق أكبر استثمار ممكن للثروات الجوفية. وبقيت هذه السمة مميزة وملاصقة لاقتصاد الجزائر حتى اليوم. وتؤكد قيمة القيمة المضافة أن المحروقات والقطاعات الملحقة بها تقدم أكبر قيمة مضافة تساهم في تكوين الناتج، تليها التجارة والنقل والاتصالات.

الجدول 6:

تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر من 2002–2006

(مليون دينار)	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام	4042458.5	4713013.1	5520607.6	6861323.9	8460500
الناتج الخام خارج المحروقات	2184100	2434800	2745400	3015500	3444110
نسبة الناتج الخام خارج المحروقات من الناتج الإجمالي (%)*	54.03	51.66	49.73	43.95	40.70
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	0.12	0.14	0.16	0.20	0.24
نصيب الفرد من الناتج الخام خارج المحروقات	0.06	0.07	0.08	0.09	0.10

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 12، مؤشرات عامة، مديرية المنظومات الإعلامية الإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص45.

* نسبة الناتج الداخلي خارج المحروقات الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام محسوبة من طرف الباحثين.

شكل الناتج خارج مجال المحروقات أعلى نسبة له في سنة 2002 في حين بلغ أقل نسبة سنة 2006، حيث شكلت المحروقات نسبة 59.6% من الناتج الداخلي الخام، وفي نفس السياق فإن المحرقات تشكل ما يقارب نسبة 98% من هيكل الصادرات. كما نسجل نمو لنصيب الفرد من الناتج بلغ سنة 2006 مستوى 240000 دج.

وبمرتجى التعمق في التحليل فيما تعلق بالناتج خارج المحروقات ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه نقوم بقراءة في الجدول7.

الجدول 7:

تطورات الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004–2007

(مليار دج)		مساهمة قطاع العام في الناتج الداخلي الخام	مساهمة قطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام
2004	القيمة	598.65	2146.75	2745.4
	النسبة	%21.8	%78.2	100
2005	القيمة	651	2364,5	3015,5
	النسبة	%21,59	%78,41	%100
2006	القيمة	704,05	2740,06	3444,11
	النسبة	%20,44	%79,56	%100
2007	القيمة	749,86	3153.77	3903,63
	النسبة	%19,20	%79,80	%100

المصدر : **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16** عام 2009، ص: 54.

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول7 تشير إلى تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام للقطاع العام من 21,8% سنة 2004 إلى 19,2% سنة 2007 بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد. وبالمقارنة نجد هناك تزايدا في مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت من 78,2% سنة 2004 إلى 80,2% سنة 2007 والذي يمكن تفسيره بالثقل

الاقتصادي والاجتماعي لها، والدعم الذي حظيت به من طرف الدولة. ولتسليط الضوء أكثر، نقوم بعرضٍ تفصيلي لتطور القيمة المضافة حسب طبيعة النشاطات من خلال الجدول الموالي.

جدول 8:

القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2003– 2007

مليون دج

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	577.97	99,84	578,79	99,84	638,63	99,84	701,03	99,55
	عام	0.94	0,16	0,93	0,16	1,00	0,16	3,16	0,45
	المجموع	**578.88**	**100**	**579,72**	**100**	639,63	**100**	**704.19**	**100**
البناء والأشغال العمومية	خاص	358.33	78,12	403,37	79,81	486,37	79,72	593,09	80,94
	عام	100.34	21,87	102,05	20,19	123,69	20,27	139,62	20,19
	المجموع	**458.67**	**100**	**505,42**	**100**	**610,07**	**100**	**732,71**	**100**
النقل والمواصلات	خاص	349.06	79,27	417,59	69,86	576,941	75,39	657,35	79,19
	عام	154.81	30,72	180,19	30,14	188,291	24,61	172,72	20,80
	المجموع	**503.87**	**100**	**597,78**	**100**	**765,23**	**100**	**830,07**	**100**
خدمات المؤسسات	خاص	36.06	71,13	45,65	79,77	50,32	80,69	56,60	78,92
	عام	14.62	28,86	11,58	20,23	12,04	19,31	15,11	21,08
	المجموع	**50.69**	**100**	**57,23**	**100**	**62,36**	**100**	**71,71**	**100**
الفندقة والإطعام	خاص	54.50	87	60,88	87,45	65,30	87,24	71,12	88,07
	عام	8.14	13	8,74	12,55	9,55	12,76	9,63	11,92
	المجموع	**62.64**	**100**	**69,62**	**100**	74,85	**100**	**80,75**	**100**
الصناعة الغذائية	خاص	93,50	78,41	10179	80,48	110,86	82,18	127,98	84,12
	عام	25,73	21,58	24,69	19,52	24,04	17,82	24,14	15,87
	المجموع	**119,24**	**100**	**101,79**	**100**	**134,9**	**100**	**152,13**	**100**
صناعة الجلد	خاص	23 ,2	83,20	2.31	84,93	2,21	86,67	2,08	87,39
	عام	0,45	16,8	0,41	15,07	0,34	13,33	0,3	12,6
	المجموع	**2.68**	**100**	**2,72**	**100**	2,55	**100**	**2,38**	**100**
التجارة	خاص	567,19	93,43	629,18	94,17	675,05	94,02	776,82	93,25
	عام	39,86	6,56	38,95	5,83	42,91	5,98	56,18	6,74
	المجموع	**607,05**	**100**	**668,13**	**100**	**833**	**100**	**833**	**100**

المصدر: **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16** عام 2009، ص: 54

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

1.تطورات سوق العمل خلال سنوات 2004-2007

سنتطرق في هذا العنصر إلى التغيرات التي تطرأ على سوق العمل في الجزائر وذلك لمعرفة السكان القادرين عن العمل ولم يجدوا مناصب عمل. ويمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول 9:

توزيع السكان النشيطون للفترة 2004-2007

		السكان المشغلون	السكان البطالون	مجموع السكان الناشطون
2004	القيمة	7798412	1671534	9469946
	النسبة	%82,3	%17,7	%100
2005	القيمة	8044220	1448288	9492508
	النسبة	%84,7	%16,3	%100
2006	القيمة	8868804	124084	10109645
	النسبة	%87,7	%13,3	%100
2007	القيمة	8594243	1374663	9968906
	النسبة	%86,2	%13,8	%100

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءONS، الجزائر بالأرقام، نتائج 2004-2006 نتائج2005-2007 نشرية رقم 37، 38، 39، ص:11،11،11.

من الجدول نلاحظ أن عدد مناصب العمل الموفرة خلال كافة السنوات تتزايد باستمرار وذلك نتيجة للبرامج الإنعاش الاقتصادي، والبرامج الكبرى المسطرة من طرف الدولة، وكذا النمو الحاصل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما عدا سنة 2007 التي شاهدت انخفاض قدره 1.5 مقارنة بسنة 2006، وهو ما انعكس إيجابا على معدل البطالة التي شهدت انخفاضا إلى 13.3% سنة 2006 مقارنة بـ 17.7% للعام 2004. والجدول 11 يوضح مناصب العمل المنجزة وتقسيمها إلى دائمة ومؤقتة

الجدول 11:

تطورات سوق العمل خلال سنوات 2004-2007

	طلبات التوظيف المسلمة	عروض التوظيف المسلمة	التوظيفات المنجزة		
			دائمة	مؤقتة	المجموع
2004	570736	73311	11689	45357	**57046**
2005	401670	86067	11956	52316	**64092**
2006	590748	12311	17627	79223	**96850**
2007	745678	168950	19307	106334	125641

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءONS، الجزائر بالأرقام، نتائج 2004-2006 نتائج2005-2007 نشرية رقم 37، 38، ص:11،11،11.

وإذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل على اعتبار أنها تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال إنشاء

استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل. فإننا نحاول من خلال الإحصائيات في الجدول تحديد ماديات مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل والخفض من معدلات البطالة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية ضمن مرحلة ترقية العمل ومحاربة البطالة (2004 إلى 2010):

عقب العقبات المتعددة التي واجهت الحكومة الجزائرية في إطار سياساتها العامة للتشغيل وإستراتيجيتها لمحاربة «البطالة»، وعلى إثر فشل وإخفاق غير قليل من البرامج والخطط التي وضعت لذلك، وبقاء معدل «البطالة» فوق خط 17 % برغم التحسن الملحوظ في نسبة نمو «الناتج المحلي الإجمالي» التي قفزت بجزأين من عشرة بين عامي 2001 و2004، وتراجع حصة الدين الخارجي المستحقة في فيه من أكثر من 22 % إلى أقل من 19 % خلال نفس الفترة (أنظر الشكل رقم : 2). بدأت الحكومة ومع نهايات برنامج «دعم النمو» و«الإنعاش الاقتصادي» العام 2004 وما قبله بقليل، في إعادة التخطيط بنى سياساتها وتوسيع رقعة الأطراف التي يمكن أن تستغل لتعديل اختلالات «سوق العمل»، سيما وأنه وبرغم محاولات تحسين ظروف العمال برفع الحد الأدنى للأجور إلى 10000 دج مع دخول العام 2004 مقارنة بمبلغ 4800 دج العام 1997 و8000 دج العام 2001[1] .

الجدول رقم 12 : العلاقة بين معدل «البطالة» ونمو «الناتج المحلي الإجمالي»

في «الجزائر» خلال فترة 2001 إلى 2010

(مليون دولار)	2001	2004	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة (%)	27.3	17.7	12.3	13.8	11.3	10.2	10
الناتج الإجمالي المحلي	3.75	5.54	7.83	8.56	10	8.8	10.42

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2011 .

1 . les chiffres : Conseil National Economique et Social, ***Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2003***, Algérie, P 99 .

الشكل رقم 2: حصة الدين الخارجي المستحقة في الناتج المحلي الإجمالي
ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الجزائر خلال فترة 2001 إلى 2009

(الوحدة : %) (— نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، ■ حصة الدين الخارجي المستحقة في الناتج المحلي الإجمالي)

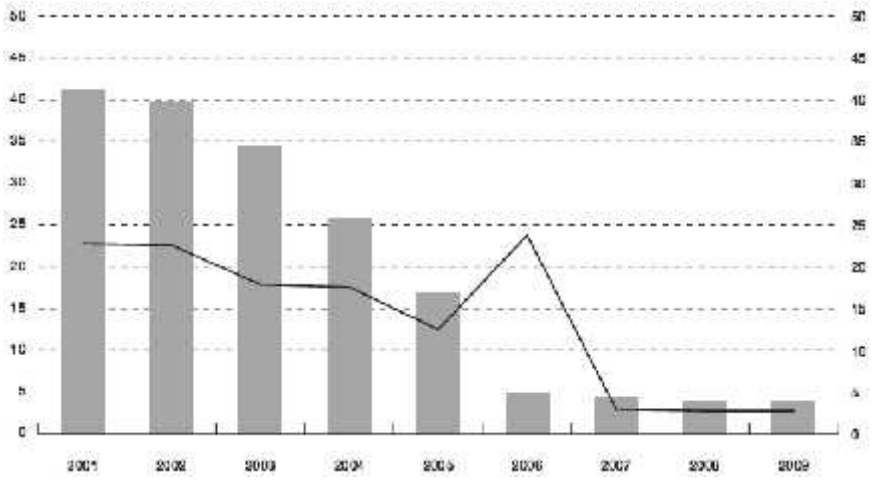

المصدر : صندوق النقد الدولي (*www.imf.org*) .

إذاً، وبرغم الأرقام المعتبرة لمناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج التوظيف التي برمجت، والتي فاقت 4.3 مليون منصب للفترة ما بين 01 جانفي 2004 إلى 31 ديسمبر 2008[1]، إلا معدلات «البطالة» من مجموع «الفئة النشيطة» لم تنحدر على مستوى 10 %، ولم تنزل تلك النسبة يبن «فئة الشباب» عن عتبة 25 % (أنظر الشكل رقم : 3).

الشكل رقم 3 : تطور عدد البطالين (الإجمالي ولفئة الشباب) في «الجزائر»
خلال فترة (2003 إلى 2007) (كنسبة من الفئة النشيطة)
(إجمالي البطالة : Chômage total، بطالة الشباب : Chômage des jeunes)

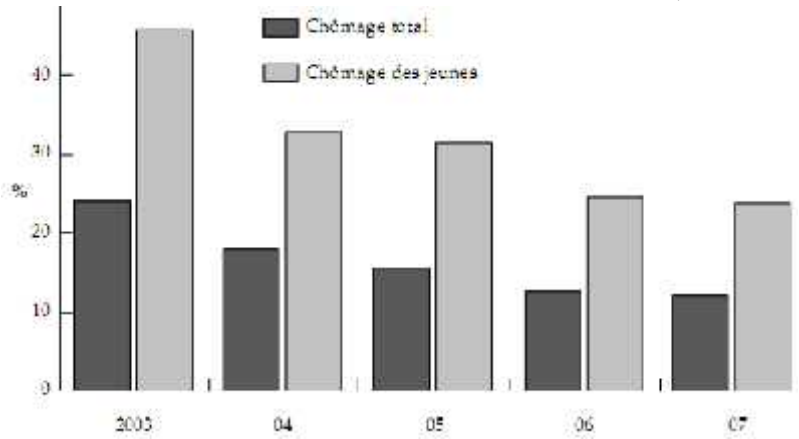

Source : Finances & Développement, FMI, Juin 2008, P 55 .

1 . حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 إلى 2008، ص 7 .

العام 2005، قامت الحكومة ببرمجة «المخطط الخماسي الأول للتنمية» (2005 . 2009)، والذي يعتبر الحدث الرئيس في المرحلة الذي يميز «الاقتصاد الجزائري» ككل و«سوق العمل» تحديداً، والذي تمكنت من خلاله الحكومة . أي المخطط الخماسي الأول . من استحداث أكثر من 5 ملايين منصب شغل جديد (أنظر الجدول رقم: 13).

الجدول رقم 13 : مناصب الشغل المستحدثة

خلال فترة «المخطط الخماسي الأول للتنمية» (2005 إلى 2009)

التعيين		عدد المناصب	المجموع
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	المؤسسات العمومية (الاقتصادية، الصناعية والتجارية ... الخ)	571797	3165244
	الوظائف العمومية	675947	
	الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	666510	
	الاستثمارات الممولة من طرف المصارف (خارج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج الفلاحة) .	155110	
	عقود ما قبل التشغيل	225353	
	المساعدة على الإدماج المهني	441914	
	القرض المصغر	428613	
معادل مناصب المستحدثة في إطار :	برنامج الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	/	1865318
	أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة	/	
	تعويض الخدمة ذات المنفعة العامة	/	
المجموع			5030562

المصدر : ملحق II : بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مصالح الوزير الأول/الجزائر .

بشكل عام، ومع قليل من التحفظ، يمكن القول أن أهم ما يفرق طبيعة «سياسة التشغيل» في هذه الفترة عما قبلها هو : عنصر «الاستثمار» . فالملاحظ أنه خلال الأربعة عقود لما بعد الاستقلال، كان الغالب على فلسفة «سياسة التشغيل» في «الجزائر» هو : «التوظيف» وإعانات الدولة من خلال زج البطالين في برامج الوظائف المأجورة . ولكن تحليل «الظرف الاقتصادي» و«سياسة التشغيل» لما بعد العام 2004 (وما قبله بقليل) يظهر أنه فلسفة التشغيل بدأت تميل تجاه تشجيع «الاستثمار» (المحلي والأجنبي) وعلى مستوى كافة القطاعات والمستويات، خاصة منها وعلى

المستوى المحلي «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» و«القطاع الفلاحي»، وسيما تزامن المرحلة مع «أزمة الغذاء العالمية» وتصاعد مديات أهمية ملف «الأمن الغذائي» .

الجدول 14:

تطور مناصب الشغل الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004– 2007

	المؤسسات الخاصة		العامة	الصناعات التقليدية	المجموع الكلي	%
	عدد الأجراء	أرباب العمل				
2004	592758	/	71826	173920	**838504**	/
2005	642981	24584	762836	192744	**1157856**	**30.09**
2006	708136	269806	61661	231044	**1252647**	**8,19**
2007	771037	293946	57146	233270	**1355399**	**8,20**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 8، 10، 12، سنة: 2005، 2006، 2007، ص 7، ص 5، ص5.

من خلال الجدول أعلاه نسجل تطور حجم العمالة الذي قدر بـ 1157856 عاملا سنة 2005، أين كان نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 342788 مؤسسة أي بمتوسط 3 عمال لكل مؤسسة تضم الأجراء وأرباب العمل، لينتقل عدد العمال إلى1213647 عامل سنة 2006، بعدد مؤسسات يقدر بـ 376767 مؤسسة، أي ما يعادل زيادة تقدر ب 8,19% لينتقل عدد العمال إلى 1355399 عامل سنة 2007 بعدد مؤسسات يقدر بـ 410959 مؤسسة، أي ما يعادل زيادة تقدر بـ 8,20%.

وللتعمق في تحليل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المساهمة في التشغيل فإننا نقارن ذلك بمستوى التشغيل الإجمالي بالجزائر ونقوم بقراءة في إحصائيات الجدول 13.

الجدول15:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2004–2007

	التشغيل الإجمالي	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي	نسبة المساهمة[EGF] B
2004	7798412	838504	% 10,75
2005	8044220	1157856	%14,39
2006	8868804	1252647	%14,12
2007	8594243	1355399	%15,77

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية**، رقم 16 عام 2009، ص: 54.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإحصائية** رقم 8، 10، 12، عام: 2005، 2006، 2007، ص: 7، 5، 5.

ختاما :

لقد تجسد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدانيا في العديد من الأصعدة، خاصة في جانب التوجيه والترقية حيث ظهرت عدة هيئات ومنـ ات تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر، بتقديم المساعدات اللازمة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل

(*) نسبة المساهمة =(مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي/ التشغيل الإجمالي في الجزائر) × 100.

الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مما أدى تيسير إجراءات وتكليف إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها.

كما أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال توفير هيئات ووكالات تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمح ذلك بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد يكون نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وقد أدت هذه المجهودات إلى تحسين نسبي لمحيط المؤسسات مما أدى إلى تزايد عددها والذي أدى بدوره إلى المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة للأفراد مما أدى إلى المساهمة في توفير مناصب شغل، وتحقيق عدالة في توزيع هذه الفرص على الأقاليم المختلفة، وكانت المحصلة النهائية لذلك خفض معدلات البطالة وزيادة نمو الناتج.

كما عوضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص المؤسسات العمومية في عديد من فروع النشاطات الاقتصادية، كما يتواجد في فروع هامة من قطاع الخدمات مثل النقل، الملاحة الجوية والتأمينات.